

## الملخص التنفيذي

يعد التخفيض من تكاليف التجارة عاملاً أساسياً في تمكين اقتصادات الدول من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومن أجل تطوير دور التجارة كمحرك أساسي للنمو وللتنمية المستدامة. وقد أدى إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على معظم المبادلات التجارية العالمية منذ العقد الماضي إلى تخفيض تكاليف التجارة والتي سرعان ما تم تعويضها بالتدابير الغير تعريفية. ومن شأن التقليل من القيود غير التعريفية، مثل البنية التحتية والخدمات اللوجيستية، فضلاً عن الإجراءات التنظيمية المتعبة في التخليص الجمركي والوثائق التي تتطلبها، أن تساهم بشكل أكبر في تخفيض تكاليف التجارة. وفي الواقع، اكتسب تيسير التجارة، بما في ذلك التجارة غير الورقية، أهمية متزايدة من خلال دخول اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في شباط/فبراير عام 2017 والعديد من المبادرات الإقليمية الأخرى.

يعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية لمسح الأمم المتحدة الدولي الثالث بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، والذي تولته لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس. ويغطي المسح 128 دولة في 8 مناطق جغرافية، مركزاً بشكل أساسي على أربعة مجالات رئيسية هي: "تيسير التجارة العامة" فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المختارة بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛ و"تيسير التجارة الرقمية" فيما يتعلق بتنفيذ تدابير مبتكرة قائمة على التكنولوجيا تهدف إلى تمكين استخدام وتبادل بيانات ووثائق التجارة الإلكترونية؛ و"تيسير التجارة المستدامة" فيما يتعلق بتسهيل التجارة للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي والمرأة؛ و"تمويل التجارة"<sup>1</sup>. وتتلخص النتائج الرئيسية للمسح على النحو التالي:

- بلغ المتوسط العالمي لتنفيذ مجموعة التدابير الطموحة المدرجة في المسح حوالي 62.7%. وحظيت الدول المتقدمة بأعلى معدل تنفيذ (79.7%)، فيما تميزت جزر المحيط الهادئ بأدنى معدل (35.5%). وبالنسبة للمناطق النامية، فحققت منطقة جنوب شرق وشرقي آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي معدلات تنفيذ عالية بنسبة 71.2% و68.9% على التوالي. وبلغت نسبة التنفيذ في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا والتي تضم العديد من الدول الأقل نمواً، حوالي 47.8% فقط، واحتلت المرتبة الثانية بعد منطقة جزر المحيط الهادئ.
- احتلت أستراليا وجمهورية كوريا المركز الأول كأفضل أداء (94.6%)، يليهما بلجيكا وهولندا واليابان وسنغافورة، وبلغ معدل التنفيذ لكل منها 93.6%. وبين المناطق النامية، تصدرت جمهورية كوريا (94.6%) وسنغافورة (93.6%) الدول في منطقة جنوب شرق وشرقي آسيا، بينما تصدرت المكسيك منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، وتصدرت المغرب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتصدرت كل من أذربيجان والاتحاد الروسي وجمهورية مقدونيا الشمالية (81.7%) منطقة جنوب وشرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، بينما تصدرت الهند (79.6%) منطقة جنوب آسيا.
- وحققت البلدان ذات الاحتياجات الخاصة معدلات تنفيذ مماثلة وهي تشمل البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتراوحت معدلات التنفيذ ما بين 43% و55%،

<sup>1</sup> "Trade Finance" is a new group of measures piloted in the UN ESCAP, UN ESCWA and UN ECE questionnaires.

وهو أقل بكثير من متوسط معدل التنفيذ العالمي. وتؤكد هذه النتيجة على الحاجة إلى تزويد هذه البلدان بالمساعدة الفنية ودعم بناء القدرات لمساعدتها على سد الثغرات القائمة في التنفيذ.

- بلغ متوسط مستوى التنفيذ العالمي في مجال "التجارة بلا أوراق" حوالي 61%. واختلفت معدلات التنفيذ اختلافاً كبيراً بناءً على التدابير الفردية التي تم النظر فيها. وتعد نسبة التنفيذ في مجال "التجارة بلا أوراق عبر الحدود" (36%) أقل بكثير من نسب التنفيذ في المجالات الأخرى.
- تهدف تدابير "تيسير التجارة المستدامة" إلى جعل تدابير تيسير التجارة أكثر شمولاً ومواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال نسب تنفيذ التدابير المتعلقة بـ"تيسير التجارة للشركات الصغيرة والمتوسطة" (36%) و"النساء في تسهيل التجارة" (23%) منخفضة، مما يشير إلى قلة الوعي بالاحتياجات الخاصة لمجموعات معينة من أصحاب المصلحة.
- وتشكو التدابير المتعلقة بتسهيل تمويل التجارة من ضعف التنفيذ. فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من أن الوصول إلى التمويل ضروري لتسهيل التجارة، فإن أقل من 15% من البلدان التي توفرت فيها البيانات لديها خطط قائمة لتسهيل الوصول إلى الائتمان من خلال النوافذ الموحدة للتجارة التي تم تطويرها.

كما يتطرق التقرير إلى التقدم الذي أحرزته 99 دولة في تطور مستويات التطبيق والتي شملها المسح عامي 2017 و2019. فتشير النتائج إلى تقدم في نسب التنفيذ على المستوى العالمي بحوالي 8.1 نقطة مئوية كمتوسط بين عامي 2017 و2019. وسجلت منطقة جنوب وشرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية أكبر نسب تقدم، حيث ارتفعت معدلات التنفيذ بنسبة 11.5 نقطة مئوية. كما حققت كل من منطقة جنوب آسيا (9.7 نقطة مئوية) وجنوب شرق وشرقي آسيا (9.3 نقطة مئوية) وجزر المحيط الهادئ (8.3 نقطة مئوية) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (7.8 نقطة مئوية) تحسناً كبيراً. وفي المقابل، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والاقتصادات المتقدمة تقدماً خجولاً، حيث ارتفعت نسب التنفيذ حوالي 3.2 و4.3 نقطة مئوية على التوالي.

وبشكل عام، شهد العالم تقدماً ملحوظاً في تسهيل التجارة منذ دخول اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ عام 2017. وبالنظر إلى استمرار الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الشكلية على المستوى الوطني، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون عبر الحدود وقضايا التشغيل البيئي بين أنظمة التجارة غير الورقية، وذلك لتمكين التدفق الآمن والسلس للبيانات والوثائق الإلكترونية على طول سلاسل التوريد الدولية. وتحتاج استراتيجيات تيسير التجارة أيضاً إلى أن تكون أكثر شمولية، من أجل تلبية احتياجات قطاعات محددة (مثل الزراعة) أو مجموعات محددة (مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة والنساء) ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل أفضل.

تتوفر النتائج التفصيلية الإقليمية والقطرية لمسح الأمم المتحدة الدولي الثالث بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة على الموقع: [/https://untfsurvey.org](https://untfsurvey.org)